ملامح التحول الديمقراطي في المجتمع الليبي دراسة استكشافية على عينة من المتعلمين في مدينة الزاوية

د. محمود سالم جنّور
جامعة الزاوية / كلية الآداب / قسم علم الاجتماع

مقدمة البحث:

تأثر المجتمع الليبي كغيره من المجتمعات بعوامل التغير العديدة وبخاصة تلك التي تزامن ظهورها وانتشارها عالمياً مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، منها ثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات والإعلام التي ذاعت وانتشرت بصورة كبيرة مع تسعينيات القرن المنصرم وجعلت من العالم قرية صغيرة. ومن هذه التكنولوجيا: القنوات الفضائية، والحاسب الآلي، والهاتف النقال، وشبكة المعلومات الدولية، والبريد الالكتروني.. لقد حملت هذه التكنولوجيا مع انتشارها قيم جديدة كثيرة ومتنوعة، أثرت في الأفراد والنظم الاجتماعية على حد سواء. فعلى مستوى الأفراد أسهمت في زيادة وعيهم بما يدور حولهم، وأثرت في مستوى تطلعاتهم وطموحاتهم. أما على مستوى النظم الاجتماعية، فقد شهدت هي الأخرى تغيرات في أنساقها الداخلية ووظائفها، ويأتي النظام السياسي من بين هذه الأنظمة التي طالها التغير، إذ عملت العديد من بلدان العالم على تطوير أنظمتها السياسية وبخاصة فيما يتعلق بنسق الحكم بما يتلاءم مع الأوضاع الجديدة، وسعت إلى تبني أنظمة الحكم الديمقراطية كبديل للأنظمة التسلطية والملكية والشمولية التي هيمنت على المجتمعات الإنسانية عدة قرون.

ومع ذلك ظلت المجتمعات العربية بعامة والمجتمع الليبي بخاصة من بين المجتمعات التي لم تسع إلى إحداث تغيرات حقيقية في أنظمتها السياسية، وتواكب الدعوات العالمية

والمحلية التي تطالب بتبني أنظمة أكثر ديمقراطية، ولهذا بقيت السمة الغالبة على المشهد العربي هي تغلغل نواقص محددة في البنية المجتمعية العربية تعوق التنمية الإنسانية الشاملة من بينها نقيصة الحرية والحكم الصالح (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003م: 19-20)، كما أكد تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية أن البلدان العربية وحدها من بين بلدان العالم لا تظهر ما يشير إلى التحول نحو الديمقراطية بشكل حقيقي. (تقرير التنمية البشرية،2010م: 69)، وكذلك مؤشري الديمقراطية والحكم الرشيد اللذين صدرا عام 2014م وصنفا غالبية البلدان العربية من ضمن البلدان ذات الأنظمة الاستبدادية بما في ذلك نظام الحكم في ليبيا، الذي اتسم في أغلبه (1973-2011م) بالتسلطية وانعدام الحكم الرشيد والفساد الإداري والمالي والواسطة، وخنق الحريات، وانتشار التخلف في معظم أرجاء البلاد. أضف إلى ذلك انغلاق النظام وعدم انفتاحه على التغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، فكان من نتائج كل ذلك اندلاع ثورة 17 فبراير 2011م في إطار ما سمي بثورات الربيع العربي.

هدف البحث إلى محاولة تتبع ملامح التحول الديمقراطي Democratic Transition في المجتمع الليبي ما بعد ثورة 17 فبراير 2011م، سواء من حيث المشاركة السياسية أم من حيث الرضا عن نتائج الانتخابات التي جرت، أم من حيث الموقف من بعض القضايا السياسية المطروحة على الساحة الليبية. جاء البحث في مقدمة وأربعة مباحث: **المبحث الأول**، تضمن عرضاً نظرياً مختصراً لمسارات التحول الديمقراطي وبعض العوامل المؤثرة فيه. **المبحث الثاني**، اشتمل على مشكلة البحث ومنهجيته. وتناول **المبحث الثالث**، عرضاً لنتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها. **وجاء المبحث الرابع**، مشتملاً على خلاصة النتائج والتوصيات.

المبحث الأول- مسارات التحول الديمقراطي في المجتمع الليبي وبعض العوامل المؤثرة فيه:

أولاً- إطلالة على مسار التحول الديمقراطي قبل ثورة 17 فبراير:

تعود البدايات الحقيقية لانطلاقة المشروع الديمقراطي في ليبيا إلى ثلاثة أحداث هامة: الأول، تمثل في اعتماد مشروع الدستور من قبل الجمعية الوطنية (لجنة الستين) برئاسة المبعوث الأممي إلى ليبيا الهولندي أدريان بلت في 7 أكتوبر 1951م. الثاني، إعلان استقلال البلاد في 24 ديسمبر 1951م. الثالث، إجراء أول انتخابات في 19 فبراير 1952م. غير أن هذه الانطلاقة لم يكتب لها النجاح بسبب الأحداث التي رافقت هذه الانتخابات على خلفية إعلان شبهة التزوير، من قبل الأحزاب الخاسرة آنذاك وبخاصة حزب المؤتمر بقيادة بشير السعداوي، وما ترتب على ذلك من اندلاع المواجهات بين مؤيدي هذه الأحزاب والبوليس، والتي أسفرت عن مقتل عدد من الأشخاص (مصطفى بن حليم،2003: 218-225) الأمر الذي دفع برئيس الوزراء محمود المنتصر بإصدار قرار بحل تلك الأحزاب. وكان هذا القرار أول قيد وضع للحد من الممارسة الديمقراطية الحقيقية بالمجتمع الليبي، وحسم أمرها بمجموعة من القرارات التي صدرت في بدايات حكم القذافي في الأول من سبتمبر 1969م، بدءاً بإصدار الإعلان الدستوري في 11 ديسمبر 1969م الذي قضى بإلغاء دستور البلاد (المادة 33)، واستحوذ على السلطتين التشريعية والتنفيذية (المادة 18)، ومروراً بإصدار قانون تجريم الحزبية رقم 17 لسنة 1973م الذي نص على أن الحزبية خيانة في حق الوطن وعقوبته الإعدام (المادة 2،3)، وانتهاءً بإعلان القذافي ما أسماه بالثورة الثقافية - الشعبية في خطابه بمدينة زواره بتاريخ 15 أبريل 1973م الذي حدد فيه النقاط الخمس المتمثلة في:1- تعطيل كافة القوانين المعمول بها الآن.2- القضاء على الحزبيين

وأعداء الثورة. 3- إعلان الثورة الثقافية. 4- إعلان الثورة الإدارية والقضاء على البيروقراطية. 5- إعلان الثورة الشعبية.

استثمر هذا الإعلان ووظف في إيداع المعارضين من المثقفين والجامعيين والإعلاميين والكتاب في السجون، واضطر غيرهم إما إلى التزام الصمت أو الفرار خارج الوطن. ولتمهد الطريق بعد ذلك لتطبيق أفكار القذافي ورؤيته السياسية وفلسفته التي ضمنها في الكتاب الأخضر الذي أصدره عام 1976م، وإعلان قيام سلطة الشعب والنظام الجماهيري في مدينة سبها في 2 مارس 1977م. ولتعزيز النظام الجديد أسس القذافي أداة خارج القانون تستمد شرعيتها منه مباشرة ومن الثورة الشعبية أطلق عليها حركة اللجان الثورية عام 1979م، لتكون اليد القامعة لأية محاولات داعية لممارسة الديمقراطية خارج هذا النظام. بهذه الممارسات دخلت ليبيا زمن قمع الحريات، والقتل، والتهجير، والفوضى السياسية، والفساد الإداري والمالي وتردي المستوى المعيشي، وانتهت بعد اثنتين وأربعين سنة من حكم الفرد بثورة 17 فبراير 2011م.

ثانياً- بعض العوامل المؤدية إلى التحول الديمقراطي بالمجتمع الليبي:

عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة ومؤثرة في الوقت ذاته على نوعية وطبيعة النظام الديمقراطي الوليد وفرص ترسيخه؛ لذلك انشغل بها العلماء والباحثين منذ سبعينيات القرن الماضي، وأن هذا الانشغال أسفر عن وجود تراكم معرفي كبير سواء من حيث الجانب النظري والمفاهيمي أم من حيث العوامل الداخلية والخارجية المؤدية إليها، أم من حيث طرق التحول، أم من حيث مخرجاتها. وتعد قضية العوامل الداخلية والخارجية ودورها في إحداث التحول الديمقراطي بالمجتمعات من بين القضايا الرئيسة التي تم الاهتمام بها والتركيز عليها. من هذه العوامل ما يمكن إيجازه في الآتي:1- تفاقم الأزمات الداخلية وعجز النظام

غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية. 2- طبيعة الفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم وميزان القوة النسبي فيما بينهم. 3- طبيعة المجتمع المدني ومدى فاعلية قواه ومنظماته في ممارسة الضغوط من أجل الانتقال الديمقراطي. 4- دور الدول الكبرى الغربية والتكتلات الكبرى في دعم عملية التنقل الديمقراطي. 5- دور البنك الدولي وصندوق النقد وغيرهم من مؤسسات التمويل الدولية في دعم سياسات التحرر الاقتصادي والسياسي والتحول الديمقراطي. 6- انتشار قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي في ظل موجة العولمة وثورة المعلومات والاتصالات. (حسنين توفيق إبراهيم، 2013م). من بين هذه العوامل ركز الباحث على دور ثورة المعلومات والاتصالات والإعلام في نشر بعض قيم الديمقراطية والتحول الديمقراطي في المجتمع الليبي ومقارنته بشيء من الإيجاز مع المجتمع العربي والعالمي.

مع بداية تسعينيات القرن العشرين حدثت تغيرات كبيرة على مستوى العالم والوطن العربي والمجتمع الليبي، نتيجة عوامل كثيرة من بينها انتشار قيم العولمة ومنتجاتها وإقبال الناس عليها وبخاصة منتجاتها التكنولوجية المرتبطة بوسائل الاتصالات والأعلام والمعلومات، والتي أسهمت بدورها في انتشار العديد من القيم العالمية الجديدة وبخاصة قيم الديمقراطية بين الناس في مختلف المجتمعات. لقد أكد العديد من العلماء والباحثين على دور هذه الوسائل في انتشار قيم الديمقراطية من بينهم عالم الاجتماعي البريطاني المعاصر أنتوني غدنز الذي أكد على أن من بين العوامل التي أدت إلى انتشار الديمقراطية الليبرالية في العالم، انهيار الاتحاد السوفيتي وانتشار العولمة، وإلى الإسهام الحاسم لوسائل الإعلام الجماهيرية ولا سيما التلفاز والإنترنت.. موضحاً أنه كلما ازدادت عولمة الأنشطة الاجتماعية ازداد فضول الناس ورغبتهم في معرفة سبل الحكم ومقارنتها بالنظم التي تحكمهم، واتساع

أفاقهم وطموحاتهم إلى مزيد من المشاركة السياسية وإلى التحول الديمقراطي.. (أنتوني غدنز،2005: 478-479) .

لقد شهد المجتمع الليبي انتشاراً واسعاً للوسائل التكنولوجية الحديثة، منذ تسعينيات القرن العشرين- بالرغم من كل الجهود التي بذلها النظام السابق في مراقبتها والحد منها بكل الوسائل التشريعية والإجرائية - وبخاصة: وسائل الإعلام الجماهيري الحديثة ممثلة في القنوات الفضائية، ووسائل الاتصال ممثلة في الهواتف المحمولة، وشبكه الاتصالات الدولية (الانترنت)، والبريد الالكتروني، وتوظيفها للحصول على الأخبار والمعلومات بصورة يومية بديلا عن الوسائل التقليدية كالراديو، والصحف اليومية، والمجلات المطبوعة وهذا ما أكدته النسب المستقاة من عينة مسح القيم العالمي [*] :World Values Survey-WVS (2010-2014) المبين بالجدول رقم (1). إذ يتضح أن أكثر المصادر توظيفاً من قبل الليبيين للحصول على المعلومات والأخبار بشكل يومي هي أخبار التلفزيون بنسبة 76.9%، يليها الهاتف المحمول بنسبة 70.8%، فأخبار الراديو 47.6%، فالإنترنت 39.3%، فالبريد الالكتروني 27%، وجاءت الصحف اليومية بنسبة 6.2%، والمجلات المطبوعة بنسبة 2.1%. ويلاحظ من الجدول تفوق العينة الليبية عن العينتين العالمية والعربية فيما يتعلق بتوظيف التلفزيون، والهاتف المحمول، والانترنت، والبريد الالكتروني،

[*] مسح عالمي طبق على عينة من القارات الست، يتناول حالة التغير الثقافي والاجتماعي والسياسي الذي تتعرض له المجتمعات الإنسانية، ومدى تأثيره في القيم والمعتقدات الأساسية . بدايته كانت في عام 1981م، وتشرف عليه هيئة علمية مركزها استوكهلم في السويد تحت إشراف **رونالد انجلهارت** أستاذ العلوم السياسية في جامعة ميتشيغن. قام الباحث بتجميع البيانات الواردة بالجدول من المصدر: ww.worldvaluessurvey.org/wvSOline.jsp . معظم هذه البيانات أخذت من عينة البلدان العربية الآتية: المغرب، الجزائر، ليبيا، تونس، مصر، لبنان، اليمن، قطر، العراق، الكويت، فلسطين، الأردن. خلال الفترة من 2013 - 2014م.

وأخبار الراديو للحصول على المعلومات بشكل يومي، وبالمقابل يلاحظ انخفاض توظيف العينة الليبية للصحف اليومية والمجلات المطبوعة في الحصول على المعلومات بشكل يومي عن العينتين العالمية والعربية.

الجدول رقم (1) يبين النسب المئوية فيما يتعلق بحصول الناس على الأخبار والمعلومات بشكل يومي من بعض المصادر الإعلامية والاتصال

الوسيلة / البلد	التلفزيون	الهاتف المحمول	الإنترنت	البريد الالكتروني	الصحف اليومية	أخبار الراديو	المجلات المطبوعة
العالم	%73.3	%41.4	%29.2	%20	%30	%42	%6
الوطن العربي	%69.9	%41.4	%32	%23.2	%20.6	%32	%4.9
المجتمع الليبي	%76.9	%70.8	%39.3	%27	%6.2	%47.6	%2.1

المصدر: (World Values Survey-WVS: 2010-2014)

لقد أتاح استخدام هذه التقنيات للناس بالمجتمع الليبي فرصة للتعرف على الأخبار، ومهد لهم الطريق للحصول على المعلومات التي ينشدونها، وتمكينهم من الإطلاع على ما يدور حولهم على المستويين الداخلي والخارجي، كما مكنتهم من التواصل مع الآخرين، والتعبير عن أرائهم، وتحديد مواقفهم من القضايا الحياتية المختلفة وبخاصة فيما يتعلق بأنظمة الحكم السياسية وقيم الديمقراطية ومضامينها. إذ يظهر الجدول رقم (2) تفوق العينة الليبية بمسح القيم العالمي على العينتين العالمية والعربية فيما يتعلق برأيهم في بعض القيم المرتبطة بالديمقراطية وأنظمة الحكم السياسية. فقد جاء تأكيد 50.5% من أفراد العينة الليبية على أهمية أن يعيش الفرد في بلد تحكمه الديمقراطية. وضرورة اختيار الرؤوساء والقادة في

انتخابات حرة بنسبة 44.7%. وجاء تساويهم مع العينتين العالمية والعربية فيما يتعلق بأهمية وجود نظام سياسي ديمقراطي يحكم البلد، فقد كانت إجاباتهم ما بين جيد جداً ولا باس به بنسبة 82.2%. أما عن رأيهم في حكم الجيش للبلد فقد وافق عليه 57% ما بين جيد جداً ولا باس به وهي أعلى من العينتين العالمية والعربية، وجاء هذا الاقتناع نتيجة الظروف التي مر بها الليبيون بعد انتخابات المؤتمر الوطني والحكومة، وأدائهما المحدود جدا في معالجة القضايا الرئيسة بالمجتمع الأمر الذي أدخل البلاد في حالة من الفوضى السياسية والأمنية.

الجدول رقم (2) يبين النسب المئوية فيما يتعلق

برأي الناس في بعض القيم المرتبطة بأنظمة الحكم حسب مسح القيم العالمي

القيم الديمقراطية المرتبطة بالحكم البلد	وجود نظام حكم ديمقراطي للبلد	حكم الجيش للبلد	العيش في بلد تحكمه الديمقراطية	اختيار الرؤوساء في انتخابات حرة
العالم	%82.1	%24.9	%40.9	%40.6
الوطن العربي	%83	%31.4	%42.5	%37
المجتمع الليبي	%82.2	%57	%50.5	%44.7

المصدر: جمعت هذه القيم من (World Values Survey-WVS: 2010-2014)

لقد أسهم انتشار القيم الديمقراطية في العالم منذ تسعينيات القرن العشرين في تطوير العديد من المجتمعات لأنظمتها السياسية، باستثناء المجتمعات العربية، التي بقيت محافظة على أنظمتها السياسية دون أي تطوير ومن بينها النظام السياسي بالمجتمع الليبي، ولم تراع المبادرات ودعوات الإصلاح السياسي والتوجه نحو الديمقراطية التي دعا إليها العديد من

القادة والحكومات ومؤسسات المجتمع المدني التي برزت منذ 2003م* وتوجهات المواطن العربي التي تطالب بالتحول نحو الديمقراطية والحرية والعيش بكرامة داخل مجتمع يسوده العدل وتكافؤ الفرص، وهذا ما أكده تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر في 2003م الذي خلص إلى وجود عدة نواقص يعيشها المشهد العربي من بينها نقيصة الحرية والحكم الصالح (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003م: 19-20). كما أكد تقرير التنمية البشرية لعام 2010م، أن البلدان العربية بالرغم من وجود بعض التقدم في الإصلاحات الديمقراطية بها فإنها وحدها لا تظهر ما يشير إلى التحول نحو الديمقراطية بشكل حقيقي. وأن معظم هذه الإصلاحات قابلتها تدابير تعيق حقوق الإنسان في مجالات أخرى (تقرير التنمية البشرية، 2010م: 69). أكدت هذه الحقيقة بعض المؤشرات الدولية التي تهتم برصد حالة الديمقراطية في العالم منها مؤشر الديمقراطية Democracy Index ومؤشر الحكم الرشيد Worldwide Governance Indicators. إذ أظهر مؤشر الديمقراطية الصادر عام 2014م أن غالبية أنظمة الحكم بالمجتمعات العربية صنفت على أنها أنظمة تسلطية بما في ذلك المجتمع الليبي الذي جاء متوسطه 3.8 وهو أدنى من المتوسط العام للمؤشر5.55 (The Democracy Index-2014). كما صنف مؤشر الحكم الرشيد للعام ذاته البلدان العربية على أنها أنظمة حكم تسلطية بما في ذلك المجتمع الليبي الذي جاء متوسطه على هذا المؤشر (-1.73) وهو أدنى بكثير من قيمة المؤشر الذي يتراوح مداه من (-2.5 ، +2.5) (The Worldwide Governance Indicators-WGI-

* من نتائج هذه الدعوات اعتراف القادة العرب في قمة تونس 24 مايو 2004م بمشروعية الإصلاح الديمقراطي. لمزيد الإطلاع عن هذه المبادرات والمواقف راجع (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2004م: 24-26)

(2014. لقد ترتب على بقاء النظم السياسية بالمجتمعات العربية بعامة والمجتمع الليبي بخاصة على ما هي عليه، وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية إلى خروج الناس فكل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية على أنظمة حكمها في انتفاضات شعبية عام 2011م*.

ثالثاً- مسار التحول الديمقراطي في المجتمع الليبي بعد ثورة 17 فبراير:

عقب إعلان رئيس المجلس الانتقالي المؤقت مصطفى عبد الجليل من بنغازي تحرير ليبيا بتاريخ 23 أكتوبر 2011م تولى المجلس الانتقالي تسيير دفة الحكم في ليبيا، وأصدر العديد من القوانين والتشريعات التي تصب في اتجاه إحياء المشروع الديمقراطي في ليبيا وبخاصة منها ما يتعلق بالحريات العامة وممارسة الديمقراطية في البلاد. فكان أن أصدر القانون رقم 2 لسنة 2012م بشأن إنهاء العمل بقانون تجريم الحزبية الذي صدر في عهد القذافي. كما أصدر القانون رقم 29 لسنة 2012م بشأن تنظيم الأحزاب والكيانات السياسية وحظر تشكيلها على أساس ديني أو قبلي. كما أصدر القانون رقم 4 لسنة 2012م بشأن انتخاب المؤتمر الوطني.

كانت الأجواء في عموم ليبيا حتى انتخاب المؤتمر الوطني في 7 يوليو 2012م إيجابية، وشهد العالم بنزاهة هذه الانتخابات بعد أن كانت تنتابه شكوك حول جدواها بسبب انتشار السلاح والجماعات المسلحة، وهيمنة النظام الاستبدادي على البلاد ما يزيد عن أربعة عقود، وتعجب من نسبة المشاركة التي بلغت 62 % والتي فاقت كل التوقعات. لكن الأمور تبدلت

* تجنباً لانتشار أوسع لهذه الانتفاضات بالبلدان العربية أقدمت العديد من الحكومات على بعض الإجراءات الإصلاحية وبخاصة في بلدان الخليج شملت الجانبين الاقتصادي والسياسي فعلى سبيل المثال سمحت الحكومة السعودية ولأول مرة للمرأة بالترشح للانتخابات البلدية في ديسمبر 2015م.

منذ اللحظات الأولى استلام المؤتمر الوطني السلطة بالبلاد، إذ بدأ الانقسام الداخلي جلياً بين كتلتين كبيرتين داخل المؤتمر: الأولى، تضم ما وصف بالتيار الليبرالي ممثلاً في تحالف القوى الوطنية الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد في المؤتمر (39) مقعداً بقيادة محمود جبريل. والثانية، وصفت بالمحافظة التي ضمت عدد من التيارات الدينية من بينها حزب الوطن الذي يقوده عبد الحكيم بالحاج، وحزب الأمة الذي يقوده سامي الساعدي اللذين انضما معاً في كتلة واحدة داخل المؤتمر تحت مسمى كتلة الوفاء للشهداء وهما يمثلان الجماعة الليبية المقاتلة، وحزب العدالة والبناء الذراع السياسي للإخوان الذي تحصل على (17) مقعداً بقيادة محمد صوان. وانتهى الصراع بينهما بهيمنة كاسحة للتيار المحافظ على المؤتمر وتحييد تحالف القوى الوطنية الذي بقيت مشاركته في العملية السياسية ورسم السياسات بالمؤتمر شكلية.

برزت منذ البداية تحديات كبيرة أمام المؤتمر الوطني في هذه المرحلة الانتقالية منها التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبدأت هذه التحديات وبخاصة الأمنية منها تظهر في صورة عنف ونزاع مسلح منذ بداية 2012م، إذ برزت النزعات القبلية في الغرب والجنوب، والصراع المستمر بين الثوار وبعض أنصار النظام السابق وبخاصة في سرت وبني وليد، وبروز كذلك الحركة الفيدرالية على الواجهة للعام ذاته، وتصاعد مسلسل الاغتيالات في بنغازي والتي كانت أولها اغتيال السفير الأمريكي وثلاثة من مرافقيه في 11 سبتمبر 2012م.

اتسمت فترة حكم المؤتمر الوطني للبلاد بالاضطراب والفوضى والانقسامات الداخلية وعدم السيطرة، ومما زاد في تعقد المشهد السياسي وتعميق الخلافات والصراعات في كامل البلاد، إصداره العديد من القرارات والقوانين منها على سبيل المثال قانون العزل السياسي رقم

13 لسنة 2013م بتاريخ 8 مايو 2013م، واعتماده على العديد من الكتائب والجماعات المسلحة تحت مسمى المجالس العسكرية والدروع، واللجنة الأمنية العليا، وغرفة عمليات ثوار ليبيا، وعمل على دعمها وترسيخها بدلاً من التفكير في حلها وإدماجها في المؤسسة العسكرية النظامية. لقد ترتب على الأداء السيئ للعملية السياسية بالبلاد والمعالجات الخاطئة للقضايا الرئيسة إثارة الشارع الليبي، فظهرت العديد من المظاهرات المنددة بسياسات المؤتمر وازدادت حدة هذه المظاهرات وانتظمت تحت مسميات مختلفة من بينها (حراك لا للتمديد) وبخاصة عندما قرر المؤتمر التمديد لنفسه فترة جديدة في 9 فبراير 2014م. وعندما لم تحقق هذه المظاهرات أهدافها أعلن اللواء أبولقاسم خليفة حفتر عبر قناة العربية صباح الجمعة في 14 فبراير 2014م تعطيل المؤتمر والحكومة والإعلان الدستوري فكان هذا برأي المراقبين انقلاباً على الشرعية، لكن حفتر تراجع فيما بعد وأكد أن غايته ليست تولي السلطة في البلاد، وإن ما قام به هدفه إنقاذ البلاد من الفوضى التي جلبها المؤتمر الوطني. ثم عاد وأعلن في 17 يونيو 2014م عن عملية الكرامة لمواجهة العنف والاغتيالات التي طالت المدنيين وجنود وضباط الجيش الليبي بمدينة بنغازي. وبالمقابل وفي مواجهة عملية الكرامة برز تنظيم مسلح ضم تحت مضلته العديد من التيارات السياسية والدينية أطلق عليه الثوار عملة فجر ليبيا في 13 يوليو 2014م.

وبالرغم من كل ذلك أنجز المؤتمر العديد من المهام الموكلة إليه، وإن كان إنجازه لها تم تحت ضغط الشارع. إذ تولى المؤتمر انتخاب رئيس الحكومة على زيدان في 14 أكتوبر 2012م، كما أصدر العديد من القوانين والقرارات التي هدفت إلى تعزيز المسار الديمقراطي منها قانون المصالحة والعدالة الانتقالية، وقانون الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة، وقانون انتخاب لجنة الستين رقم 17 لسنة 2013م لصياغة الدستور، وأشرف على انتخابات الهيئة

التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في 20 فبراير 2014م، التي بلغت نسبة المشاركة فيها 47 % من إجمالي المسجلين. اعتماده للخارطة (ب) بتاريخ 11 مارس 2014م التي أعدتها لجنة فبراير التي نصت على الذهاب إلى انتخابات برلمانية ورئاسية مباشرة من الشعب وتضمينها في التعديل رقم (7) للإعلان الدستوري، وأصدر في ضوئها قانون انتخاب مجلس النواب رقم 10 لسنة 2014م بتاريخ 30 مارس 2014م وأشرف على انتخابه في 25 يونيو 2014م والذي بلغت نسبة المشاركة فيه 41% من إجمالي المسجلين.

المبحث الثاني– مشكلة البحث وتساؤلاته:

أولاً– مشكلة البحث: سعى هذا البحث إلى محاولة فهم طبيعة التحول الديمقراطي بالمجتمع الليبي من خلال عينة من مدينة الزاوية بعد ثورة 17 فبراير واستشراف مستقبله. وقد تحددت مشكلة البحث في سؤال عام مفاده: ما ملامح التحول الديمقراطي في المجتمع الليبي بعد ثورة 17 فبراير 2011م. أما التساؤلات الفرعية فشملت:

1– ما العوامل التي أسهمت في عملية التحول الديمقراطي في المجتمع الليبي؟

2– كيف بدت ملامح المشاركة في العملية السياسية بعد ثورة 17 فبراير من حيث: المتابعة والاهتمام بالشأن العام. المعايير التي في ضوئها تم اختيار المرشحين للمؤتمر الوطني العام بنظاميه الفردي والقائمة، والمرشحين للمجلس المحلي. أولويات المؤتمر الوطني العام والمجلس المحلي بالمدينة في هذه المرحلة؟

3– ما مدى الرضا عن نتائج الانتخابات لكل من المؤتمر الوطني والمجلس المحلي وأدائهما ؟

4– ما الموقف من بعض القضايا السياسية المطروحة على الساحة الليبية : نظام الحكم الملائم، الأسس التي يقوم عليها الدستور، أسلوب انتخاب لجنة الستين، أسلوب الاستفتاء

على الدستور، قانون العزل السياسي، العدالة والمصالحة الوطنية، تجميد الأحزاب، المسؤول على تردي الأوضاع بالبلاد، مستقبل الأوضاع في ليبيا بعد الدستور ؟

ثانياً- أهداف البحث:

1- التعرف على بعض العوامل التي أسهمت في عملية التحول الديمقراطي في المجتمع الليبي.

2- التعرف على الكيفية التي شارك بها الناخبون في أول انتخابات برلمانية ومحلية من حيث: متابعتهم واهتمامهم بالشأن العام والعملية الانتخابية. والمعايير التي في ضوئها تم اختيار المرشحين للمؤتمر الوطني العام بنظاميه الفردي والقائمة، والمرشحين للمجلس المحلي. ومن حيث تصوراتهم للأولويات التي يرونها للمؤتمر الوطني العام والمجلس المحلي بالمدينة.

3- التعرف على مدى الرضا عن نتائج الانتخابات لكل من المؤتمر الوطني والمجلس المحلي والرضا عن أدائهما.

4- التعرف على موقف المبحوثين من بعض القضايا السياسية المطروحة على الساحة الليبية: نظام الحكم الملائم؛ الأسس التي يقوم عليها الدستور؛ أسلوب انتخاب لجنة الستين؛ أسلوب الاستفتاء على الدستور؛ قانون العزل السياسي؛ العدالة والمصالحة الوطنية؛ تجميد الأحزاب؛ المسؤول عن تردي الأوضاع بالبلاد؛ ومستقبل الأوضاع في ليبيا بعد الدستور.

ثالثاً- أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث العلمية فيما يقدمه من نتائج ومعرفة نظرية وواقعية جديدة مستمدة من الدراسة الميدانية تضاف إلى حقل علم الاجتماع السياسي، من خلال إلقاء الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بالتحول الديمقراطي في المجتمع الليبي بعامة ومدينة الزاوية بخاصة بعد ثورة 17 فبراير 2011م، في إطار حالة التغير التي

يشهدها المجتمع والتحول من نظام حكم الفرد إلى النظام الديمقراطي. أما أهميته العملية فتكمن فيما يقدمه من نتائج مستخلصة من الدراسة الميدانية عن العملية السياسية، وما يقدمه من توصيات يمكن أن تفيد المتخصصين والمسؤولين السياسيين والاجتماعيين في تقييم هذه المرحلة والإفادة منها في حل بعض المشكلات، وكذلك تقديم مقترحات بحثية جديدة لسد النقص الذي لم يستوفه هذا لبحث.

رابعاً- مبررات البحث :

1- رصد حالة التحول الديمقراطي في مجتمع يعيش حالة انتقال من ظروف وأوضاع سياسية غير ديمقراطية ممثلة في حكم الفرد ، إلى ظروف وأوضاع سياسية يتمثل فيها الناس الديمقراطية بعد قيام ثورة 17 فبراير 2011م.

2- استمرار حالة الفوضى بالمجتمع بعامة وعدم استقراره بالرغم من قيام المؤسسات الشرعية المنتخبة سواء التشريعية أم التنفيذية، يتطلب بالضرورة إجراء دراسات وأبحاث لغرض تقييم هذه المرحلة والتعرف على الآثار المترتبة عليها.

3- قلة الأبحاث والدراسات التي أجريت في البلاد عن الممارسة الديمقراطية إن لم نقل عدم وجودها أصلاً في مجتمع يشهد تحولات جذرية في نظامه السياسي، وبالتالي عدم توفر بيانات ومعلومات وافية عنها.

خامساً- مصطلحات البحث ومفاهيمه:

1- الديمقراطية: تعد الديمقراطية أحد أنظمة الحكم في العالم، اتخذت عبر التاريخ أشكالاً عدة. وقد شاع في المجتمعات الحديثة أنظمة الحكم الديمقراطية التمثيلية بنوعيها الديمقراطية الليبرالية التي تسود في غالبية المجتمعات الغربية، والديمقراطية الشعبية التي سادت في الاتحاد السوفيتي سابقاً والصين في الوقت الحالي (أنتوني غدنز، 2005: 471-477).

وتعّرف الديمقراطية بأنها نظام الحكم الذي يكون فيه الشعب مسيطر على السلطة إما مباشرة أو عن طريق ممثلين منتخبين (Diana Kendall :2007, 387). كما تعرّف بأنها أنظمة الحكم السياسية التي توفر الفرص الدستورية لتغيير القادة وفقاً لإرادة الأغلبية (David B. Brinkehoff,2011: 315)

2- النظم التسلطية: هي تلك النظم السياسية التي لا يتم اختيار القادة فيها من الشعب، ولا يمكن قانونيا تغييرهم (David B. Brinkehoff, 2011: 316).

3- المشاركة السياسية: تشير إلى ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلا أم متقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال. (حسين علوان البيج، 1997: 64). ويمكن تعريفها أيضاً بأنها: تلك الأنشطة التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر. (محمد عادل عثمان، 2016).

4- العملية السياسية: هي محصلة الممارسات والأنشطة التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات الحكومية داخل المجتمع، والتي من شأنها إما أن تكرس الممارسة الديمقراطية والحكم الرشيد والمشاركة السياسية، ونشر الثقافة الديمقراطية والاهتمام بالشأن العام والانتخاب والترشح ومتابعة الأحزاب، وإما تقود إلى الممارسة التسلطية وحكم الفرد أو الأقلية.

5- الحزب السياسي: هو تنظيم يهدف للوصول إلى الحكم والسلطة عن طريق الانتخابات لتنفيذ برنامج محدد. (أنتوني غدنز، 2005: 748).

6- الحكم الرشيد: يشير إلى التقاليد والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في بلد ما من أجل الصالح العام ويشمل ثلاثة أبعاد: البعد السياسي الذي يعبر عن عملية اختيار القائمين

على السلطة. البعد الاقتصادي، ويعبر عن قدرة الحكومة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعلية. البعد المؤسساتي، ويعبر عن مدى احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم (The Worldwide Governance Indicator-WGI- 2014)

7- التحول الديمقراطي: يشير إلى المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي. فالنظام السياسي الذي يشهد تحولاً ديمقراطياً يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي (يونس مسعودي، 2014: 148). ويعرف أيضاً بأنه المرحلة الانتقالية لمجتمع ما من الظروف والأوضاع غير الديمقراطية التي يكون فيها الحكم تحت سيطرة فرد أو أقلية، إلى الظروف والأوضاع الديمقراطية، ويسعى القادة والأفراد والجماعات إلى ترسيخها من خلال دستور ديمقراطي يتوافق عليه الجميع.

سادساً- منهجية البحث:

1- نوع البحث ومنهجه: بحسب طبيعة موضوع البحث والمتمثل في رصد ملامح التحول الديمقراطي في إحدى المدن الليبية بعد ثورة 17 فبراير 2011م، ولكون هذا الموضوع جديد ولم يسبق دراسته ولا تتوفر عنها دراسات سابقة بمجتمع البحث - بحد علم الباحث - فإن نوع البحث الملائم له هو البحث الاستكشافي Exploratory Research. عادة ما يسعى هذا النوع من البحوث إلى تطوير معرفة عامة عن موضوع بحثي لم تسبق دراسته، كما يتميز هذا النوع من البحوث بدرجة عالية من المرونة من حيث تحديد نوع العينة وحجمها، ومن حيث وسيلة جمع البيانات (مصطفى التير، 1989م : 56 ؛ عبد الله الهمالي، 1988م: 88).

2- **مجتمع البحث وعينته:** حدد الباحث وحدة الاهتمام في المعلمين والعاملين بالتعليم العام بمدينة الزاوية، وأساتذة جامعة الزاوية الذين شاركوا في الانتخابات. ونظراً لحداثة موضوع البحث وقلة الدراسات فيه، واتساع جغرافية مجتمع البحث، ولارتباط كل ذلك بنوعية التصميم الذي تم تبنيه في هذا البحث والمتمثل في البحث الاستكشافي وظف الباحث العينة العمدية، وتم تحديد عدد من المدارس بمركز المدينة وهي مدرسة إمحمد العجيلي ، ومدرسة الجيل الجديد، ومدرسة 17 فبراير، ومدرسة الطليعة. أما عن جامعة الزاوية فقد وقع اختيار الباحث على كليتي الآداب والعلوم ولقد بلغ حجم العينة الإجمالي (171) مبحوثاً.

3- أداة البحث: وظف الباحث استمارة الاستبيان كأداة للإجابة عن تساؤلات البحث وتحقيق أهدافه. وقد تم بناء أسئلة الاستبيان وصيغت في ضوء أدبيات الموضوع التي عرضت في المبحث الأول من هذا البحث، وفي ضوء خبرة الباحث وملحوظاته التي كان يسجلها على المناقشات والحوارات التي دارت وما زالت تدور عن العملية السياسية والممارسة الديمقراطية في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير 2011م في المجالس العامة أو المجالس العلمية أو القنوات الفضائية. تضمنت الاستمارة أربعة محاور رئيسة: المحور الأول، تعلق ببعض البيانات الشخصية للمبحوثين. المحور الثاني، تناول مسألة المشاركة في العملية السياسية وقد تضمن المسائل الآتية: 1- المتابعة والاهتمام بالشأن العام والعملية الانتخابية. 2- المعايير التي في ضوئها تم اختيار المرشحين للمؤتمر الوطني العام بنظاميه الفردي والقائمة، والمرشحين للمجلس المحلي. 3- أولويات المؤتمر الوطني العام والمجلس المحلي بالمدينة في هذه المرحلة. المحور الثالث، تطرق لمسألة رضا الناخبين عن نتائج الانتخابات لكل من المؤتمر الوطني العام والمجلس المحلي، وكذلك مدى رضاهم عن أداء هاتين المؤسستين. المحور الرابع، تناول موقف الناخبين من بعض القضايا السياسية المطروحة على الساحة الليبية

وبخاصة منها: نظام الحكم الملائم؛ الأسس التي يقوم عليها الدستور؛ أسلوب انتخاب لجنة الستين؛ أسلوب الاستفتاء على الدستور؛ قانون العزل السياسي؛ العدالة والمصالحة الوطنية؛ تجميد الأحزاب؛ المسؤول عن تردي الأوضاع بالبلاد؛ مستقبل الأوضاع في ليبيا بعد الدستور. صيغت أسئلة الاستبيان وعرضت على لجنة من المحكمين من أساتذة قسم علم الاجتماع وهم: ا.د. الطاهر القريض؛ ا.د. مولود الطبيب؛ ا.د. عمران القيب. وبعد الأخذ بملحوظاتهم صيغ الاستبيان في صورته النهائية بمحاوره الأربعة. إذ تضمن المحور الأول ثلاثة أسئلة. أما بقية المحاور فقد تضمن كل محور عددا من المسائل وكل مسألة حدد لها عدد من العبارات وكل عبارة حدد لها ثلاثة بدائل للإجابة.

4- جمع البيانات: وزع الباحث الاستبيان على المبحوثين في مواقع عملهم بمساعدة عدد من الأساتذة الأفاضل من مديري المدارس وبعض المدرسين، وعميدي كليتي الآداب والعلوم وبعض رؤوساء الأقسام. وقد تم توزيع ما يقرب من (250) استمارة أعتمد منها (171) استمارة لاستفاء بياناتها. وقد تم توزيع استمارات الاستبيان واسترجاعها في الفترة من نهاية شهر ديسمبر 2013 إلى منتصف شهر فبراير 2014م .

5- معالجة البيانات والأساليب الإحصائية: وظف الباحث البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences :SPSS) لمعالجة البيانات من حيث الترميز وإدخالها في الحاسب الآلي. إذ تم إدخال بيانات (171) استبانه ومراجعتها للتأكد من عدم وجود أخطاء وبذلك أصبحت جاهزة للتحليل الإحصائي. أما الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات فتمثلت في التكرارات والنسب المئوية لجميع المتغيرات.

المبحث الثالث- عرض نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

أولاً- الخصائص العامة لعينة البحث:

1- الجنس: يظهر الجدول رقم (3) أن نسبة عينة الإناث كانت أعلى من عينة الذكور. إذ بلغت لدى الإناث (64.9%) ولدى الذكور (35.1%)، ويعزى ارتفاع نسبة الإناث عن الذكور بالعينة إلى كون هذه النسب تعد امتداد طبيعي لارتفاع نسبة الإناث عن الذكور في كل من التعليم العام والجامعي. فعلى سبيل المثال بلغ عدد المعلمين والمعلمات في التعليم العام بمدينة الزاوية المركز للعام 2013- 2014م (20421) معلما ومعلمة بلغت نسبة الإناث (65.8%) والذكور (34.2%) (مراقبة التعليم بالزاوية. مكتب المعلومات والتوثيق، 2012-2018م).

2- العمر: يتبين من الجدول رقم (3) أن الفئة العمرية (26-33) سجلت أعلى نسبة بين أفراد العينة حيث بلغت (26.9%)، وأقل نسبة كانت في الفئة العمرية (50 سنة فما فوق) حيث بلغت (15.2%). ويلاحظ من الجدول أن أكثر من ثلثي أفراد العينة (67.3%) تركزت أعمارهم ما بين (18-41). كما يلاحظ أن جميع أفراد العينة لم يشاركوا في أية انتخابات جريت خلال فترة العهد الملكي؛ ذلك أن أخر انتخابات أجريت كانت في عام 1965م وبالتالي فإن آخر مواليد ممن بلغوا سن 18 سنة حق لهم المشاركة في الانتخابات من مواليد 1947م. وبالنظر إلى عينة البحث فإن أكبر سن سجلت عند إجراء البحث هي (65) سنة وهؤلاء من مواليد 1948م.

3- المؤهل العلمي: يظهر الجدول رقم (3) أن حملة شهادة الليسانس سجلوا أعلى نسبة (27.5%) يليهم حملة البكالوريوس بنسبة (25.1%)، فحملة شهادتي الدكتوراه والماجستير بنسبة (21.6%)، وجاءت نسب حملة شهادة التدريس الخاصة، وحملة الشهادة الثانوية فأقل

(14%) و(11.7%) على التوالي. ويتضح من النسب أن قرابة ثلاثة أرباع العينة (74.2%) هم من حملة الشهادات الجامعية فما فوق.

جدول رقم (3 التكرارات والنسب المئوية لخصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكور	60	35.1
	إناث	111	64.9
	المجموع	171	100.0
العمر	25-18	27	15.8
	33-26	46	26.9
	41-34	42	24.6
	49-42	30	17.5
	50 فما فوق	26	15.2
	المجموع	171	100
المؤهل العلمي	شهادة ثانوية فأقل	20	11.7
	شهادة التدريس الخاصة	24	14.0
	شهادة الليسانس	47	27.5
	شهادة البكالوريوس	43	25.1
	شهادة الدكتوراه والماجستير	37	21.6
	المجموع	171	100

ثانياً– المشاركة في العملية السياسية:

1– المتابعة والاهتمام بالشأن العام والعملية الانتخابية: يظهر الجدول رقم (4) أن أكثر من ثلثي عينة البحث (71.3%) تتابع وإلى حد ما القوانين والقرارات التي أصدرها المجلس الوطني الانتقالي والمؤتمر الوطني والحكومة. والذين يتابعونها إلى حد كبير كانت نسبتهم محدودة (15.8 %). وبالمقابل أكد (12.9%) أنهم لا يتابعونها مطلقاً. وعند سؤالهم عما

إذا كان لديهم إلمام كاف بمهام المؤتمر الوطني العام بيّن أكثر من نصف العينة (56.1%) أن لديهم إلمام إلى حد ما. وأكثر من ربع العينة (26.3%) أنه ليس لديهم أي إلمام بمهام المؤتمر مطلقاً. وبلغت نسبة الذين لديهم إلمام كاف بمهام المؤتمر الوطني (17.5%). ومن هذه النسب يتضح أن الغالبية العظمى من أفراد العينة (87.1%) تابعوا إلى حد ما وإلى حد كبير القوانين والقرارات التي أصدرها المؤتمر الوطني، و(73.6%) كانوا على إلمام بمهام المؤتمر الوطني.

وبسؤالهم عما إذا كانوا قد تعرفوا بصورة واضحة على المرشحين الذين صوتوا لهم في المؤتمر الوطني العام تبين أن (39.2%) لم يتعرفوا على مرشحيهم بصورة واضحة ومطلقة. و(33.9%) تعرفوا عليهم إلى حد ما. و(24.6%) كانوا يعرفونهم بصورة واضحة إلى حد كبير. وتشير النسب إلى أن غالبية أفراد العينة (58.5%) تعرفوا على مرشحيهم بالمؤتمر الوطني.

كما تبيّن من الجدول أن أكثر من نصف العينة (53.8%) أظهروا إلى حد كبير وعياً وتسامحاً تجاه دور المرأة في هذه المرحلة الانتقالية، كما أظهر (31.6%) اقتناعهم وإلى حد ما بضرورة أن يكون للمرأة دور، بينما رفض (13.5%) أن يكون لها أي دور. وبعامة تظهر النسب أن الغالبية العظمى (85.4%) من أفراد العينة مقتنعين بدور المرأة في هذه المرحلة. وتدحض هذه النتيجة ذلك التوجه العام الذي يرى أن المجتمع الليبي مجتمع محافظ وقبلي وذكوري، وأن تقاليده تمنح الرجل سلطات واسعة، وبالمقابل تحد من دور المرأة ومشاركتها في الحياة العامة، ولعل هذا ما دفع المجلس الانتقالي إلى تخصيص كوتا للمرأة الليبية في المؤتمر الوطني العام بنسبة 10% كحد أدنى لضمان مشاركتها السياسية. ولقد تجلى هذا التسامح والوعي في مشاركتها بأول انتخابات تشريعية والتي عدت مفاجأة للعديد

من المراقبين والمتمثلة في منافستها الرجل في الحصول على بطاقات انتخاب المؤتمر الوطني العام التي بلغت 1294357 أي قرابة (45%) من جملة المسجلين (مصطفى التير،2013م: 287). وقد تحصلت المرأة في انتخابات المؤتمر الوطني على (32) مقعداً أي بنسبة (16%) من إجمالي الكراسي بالمؤتمر وهي أعلى من الكوتا المحددة. كما تناغم هذا التوجه مع نتائج مسح القيم العالمي 2010-2014م الذي أظهر أن قرابة (27.1%) من أفراد العينة الليبية البالغ عددهم (2131) يرون أن من السمات الجوهرية للديمقراطية أن يكون للمرأة نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل، وهذه النسبة كانت الأعلى من بين النسب المسجلة لفئات الإجابة الأخرى للمتغير.

جدول رقم (4) يبين توزيع أفراد العينة

حسب إجاباتهم عن الأسئلة المتعلقة بالاهتمام بالشأن العام والعملية الانتخابية

الأسئلة	الاستجابات			
	إلى حد كبير	إلى حد ما	لا أبدا	بدون إجابة
هل تتابع كل القوانين والقرارات التي أصدرها المجلس الوطني الانتقالي والمؤتمر الوطني والحكومة؟	27 %15.8	122 %71.3	22 %12.9	-
هل أنت على إلمام كاف بمهام المؤتمر الوطني العام ؟	30 %17.5	96 %56.1	45 %26.3	-
هل تعرفت بصورة واضحة على المرشحين الذين صوت لهم في المؤتمر الوطني؟	42 %24.6	58 %33.9	67 %39.2	4 %2.3
هل أنت مقتنع بضرورة أن يكون للمرأة دور في هذه	92 %53.8	54 %31.6	23 %13.5	2 %1.2

المرحلة ؟				

2- معايير اختيار المرشح لنظام الفردي بالمؤتمر الوطني العام: يتضح من الجدول رقم (5) أن غالبية أفراد العينة تبنوا وإلى حد كبير المعايير التي يمكن وصفها بالموضوعية في اختيار مرشحيهم لنظام الفردي بالمؤتمر الوطني العام والمتمثلة في السيرة الذاتية بنسبة (60.2%)، وحملة المؤهلات العليا الماجستير والدكتورة بنسبة (49.1%). وترتفع النسبة إذا ما أضيف إليهما أفراد العينة الذين تبنوا الاستجابة إلى حد ما لتصل في اختيار معيار السيرة الذاتية إلى (80.1%) وفي معيار حملة المؤهلات العليا (65.5%). وبالمقابل جاء رفضهم المطلق في الاختيار لبقية المعايير الذاتية. إذ جاء رفضهم أن يكون اختيارهم مبني على أن المرشح من الأقارب بنسبة (64.9%)، أو لكونه من القبيلة (60.2%)، أو لتزكية صديق (48.5%)، أو لكونه من الثوار (43.3%)، أو للمعرفة الشخصية بالمرشح (41.2%)، أو لكونه من الشخصيات المتدينة (35.7%). وفضل عدد من أفراد العينة عدم الإجابة.

جدول رقم (5) يبين توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في الفقرات المتعلقة بالمعايير التي في ضوئها تم اختيارهم للمرشح للنظام الفردي بالمؤتمر الوطني

الفقرات	الاستجابات			
	إلى حد كبير	إلى حد ما	لا أبدا	بدون إجابة
تزكية صديق	18 %10.5	38 %22.2	83 %48.5	32 %18.7
لكونه من الأقارب	11 %6.4	18 %10.5	111 %64.9	31 %18.1
لكونه من الثوار	33 %19.3	35 %20.5	74 %43.3	29 %17.0
سيرته الذاتية	103 %60.2	34 %19.9	16 %9.4	18 %10.5

لكونه من الشخصيات المتدينة	39 %22.8	48 %28.1	61 %35.7	23 %13.5
لكونه من حملة المؤهلات العليا (ماجستير أو دكتوراه)	84 %49.1	28 %16.4	35 %20.5	24 %14.0
لكونه من القبيلة	28 %16.4	14 %8.2	103 %60.2	26 %15.2
لمعرفتي الشخصية له	36 %21.1	37 %21.6	71 %41.5	27 %15.8

3 – معايير اختيار المرشحين لنظام القائمة بالمؤتمر الوطني العام: يتضح من الجدول رقم (6) أن غالبية أفراد العينة تبنوا وإلى حد كبير المعايير الموضوعية في اختيار مرشحيهم لنظام القائمة بالمؤتمر الوطني العام والمتمثلة في السيرة الذاتية بنسبة (54.4%)، وحملة المؤهلات العليا الماجستير والدكتورة بنسبة (42.7%)، فالاقتناع بالبرنامج الانتخابي بنسبة (33.9%). كما جاء اختيار أفراد العينة وإلى حد ما لمعيار كونهم من الشخصيات القيادية في الحزب بنسبة (31.6%). وترتفع النسبة في المعايير الأربعة إذا ما أضيف إليها أفراد العينة الذين تبنوا الاستجابة إلى حد ما لتصل في: السيرة الذاتية (71.9%)، حملة المؤهلات العليا (61.4%)، الاقتناع بالبرنامج الانتخابي (61.4%)، ولكونهم من الشخصيات القيادية في الحزب (55%). بالمقابل جاء رفضهم المطلق لبقية المعايير الذاتية. إذ جاء رفضهم أن يكون اختيارهم مبني على أن المرشح من الأقارب بنسبة (65.5%)، أو لكونه من القبيلة (57.3%)، أو لتزكية صديق (55%)، أو للمعرفة الشخصية بأحد الأعضاء (50.3%)، أو لكونه من الثوار (40.9%)، أو لكونه من الشخصيات المتدينة (35.7%). وفضل عدد من أفراد العينة عدم الإجابة.

جدول رقم (6) يبين توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في الفقرات المتعلقة بالمعايير التي في ضوئها تم اختيارهم للمرشحين لنظام القائمة بالمؤتمر الوطني العام

الفقرات	الاستجابات			
	إلى حد كبير	إلى حد ما	لا أبدا	بدون إجابة
تزكية صديق	14 %8.2	31 %18.1	94 %55.0	32 %18.7
لكون أحد الأعضاء بالقائمة من الأقارب	12 %7.0	14 %8.2	112 %65.5	33 %19.3
لكونهم من الثوار	32 %18.7	38 %22.2	70 %40.9	31 %18.1
سيرتهم الذاتية	93 %54.4	30 %17.5	21 %12.3	27 %15.8
لكونهم من الشخصيات المتدينة	35 %20.5	43 %25.1	61 %35.7	32 %18.7
لكونهم من حملة المؤهلات العليا (ماجستير أو دكتوراه)	73 %42.7	32 %18.7	39 %22.8	27 %15.8
لكون أحد الأعضاء بالقائمة من القبيلة	16 %9.4	21 %12.3	98 %57.3	36 %21.1
لاقتناعي بالشخصيات القيادية في الحزب	40 %23.4	54 %31.6	45 %26.3	32 %18.7
لاقتناعي ببرنامجهم الانتخابي	58 %33.9	47 %27.5	35 %20.5	31 %18.1
لمعرفتي الشخصية بأحد الأعضاء	33 %19.3	23 %13.5	86 %50.3	29 %17.0

4- معايير اختيار المرشح للمجلس المحلي: يتضح من الجدول رقم (7) أن الغالبية العظمى من أفراد العينة تبنوا وإلى حد كبير المعايير الموضوعية في اختيار مرشحيهم

للمجلس المحلي بالمدينة والمتمثلة في السير الذاتية بنسبة (65.5%) فمعيار حملة الشهادات العليا ماجستير ودكتورة بنسبة (48%) وترتفع النسبة إذا ما أضيف إليهما أفراد العينة الذين تبنوا الاستجابة إلى حد ما لتصل في اختيار معيار السيرة الذاتية إلى (80.1%) وفي معيار حملة المؤهلات العليا (65%). وبالمقابل جاء رفضهم المطلق في الاختيار للمعايير الذاتية. إذ جاء رفضهم أن يكون اختيارهم مبني على أساس أن المرشح من الأقارب بنسبة (67.8%)، أو لكونه من القبيلة (62%)، أو لتزكية صديق (53.8%)، أو للمعرفة الشخصية بأحد المرشحين (46.8%)، أو لكونه من الثوار (41.5%)، أو لكونه من الشخصيات المتدينة (39.8%). وفضل عدد من أفراد العينة عدم الإجابة.

جدول رقم (7) يبين توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في الفقرات
المتعلقة بالمعايير التي في ضوئها تم اختيارهم للمرشح للمجلس المحلي

الفقرات	الاستجابات			
	إلى حد كبير	إلى حد ما	لا أبدا	بدون إجابة
تزكية صديق	13 %7.6	40 %23.4	92 %53.8	26 %15.2
لكونه من الأقارب	10 %5.8	15 %8.8	116 %67.8	30 %17.5
لكونه من الثوار	28 %16.4	44 %25.7	71 %41.5	28 %16.4
سيرته الذاتية	112 %65.5	25 %14.6	14 %8.2	20 %11.7
لكونه من الشخصيات المتدينة	36 %21.1	42 %24.6	68 %39.8	25 %14.6
لكونه من حملة المؤهلات العليا (ماجستير أو دكتوراه)	82 %48.0	29 %17.0	36 %21.1	24 %14.0
لكونه من القبيلة	19 %11.1	17 %9.9	106 %62.0	29 %17.0
لمعرفتي الشخصية له	35 %20.5	28 %16.4	80 %46.8	28 %16.4

5 – أولويات المؤتمر الوطني العام: يتضح من الجدول رقم (8) أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يرون أن من أولويات المؤتمر الوطني في هذه المرحلة هي تكوين الجيش والشرطة وحفظ الأمن، إذ حاز هذان الاختياران على المرتبة الأولى وبالنسبة ذاتها (84.2%)، وجاء في المرتبة الثانية تجميع السلاح بنسبة (81.3%)، وفي المرتبة الثالثة جاء الاختياران، تشكيل الحكومة وتحقيق المصالحة ولم الشمل بالنسبة ذاتها (77.2%)، وفي المرتبة الرابعة جاء إصدار الدستور بنسبة (75.4%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء الاهتمام بشؤون البلاد في مختلف القطاعات بنسبة (71.9%). وفضل عدد من أفراد العينة عدم الإجابة. وجاء تأكيد الغالبية المطلقة من أفراد العينة على إعطاء الأولوية للمسألة الأمنية بأبعادها الثلاث– بحسب رأي الباحث – من إيمانهم بأنه لا يمكن أن يتحقق الاستقرار السياسي أو المصالحة الوطنية أو التنمية المكانية بدون الاستقرار الأمني وبخاصة بعد حالة المعاناة التي عاشها الليبيون بعد انتخاب المؤتمر الوطني وحالة الفوضى التي دخلت فيها البلاد على نحو ما تبين.

جدول رقم (8) يبين توزيع أفراد العينة

حسب إجاباتهم عن الفقرات المتعلقة بأولويات المؤتمر الوطني العام

الفقرات	الاستجابات			
	إلى حد كبير	إلى حد ما	لا أبدا	بدون إجابة
تكوين الجيش والشرطة	144 %84.2	2 %1.2	6 %3.5	19 %11.1
تشكيل الحكومة	132 %77.2	11 %6.4	4 %2.3	24 %14.0
تجميع السلاح	139 %81.3	8 %4.7	4 %2.3	20 %11.7

تحقيق المصالحة ولم الشمل	132 %77.2	12 %7.0	4 %2.3	23 %13.5
حفظ الأمن	144 %84.2	7 %4.1	3 %1.8	17 %9.9
الاهتمام بشؤون البلاد في مختلف القطاعات: الصحة ، التعليم ، الطرقات ، الدخل ..الخ	123 %71.9	19 %11.1	6 %3.5	23 %13.5
إصدار الدستور	129 %75.4	13 %7.6	7 %4.1	22 %12.9

6 – أولويات المجلس المحلي: يتضح من الجدول رقم (9) أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يرون أن من أولويات المجلس المحلي في هذه المرحلة حفظ الأمن إذ حاز هذا الاختيار على المرتبة الأولى بنسبة (88.3%)، وجاء في المرتبة الثانية ضم السرايا وتجميع السلاح بنسبة (81.9%)، وفي المرتبة الثالثة الاهتمام بالمرافق والقطاعات بنسبة (77.8%). المرتبة الرابعة تحقيق المصالحة ولم الشمل (76%)، وفي المرتبة الخامسة إعادة أعمار المدينة على أسس عصرية بنسبة (69.6%)، وفي المرتبة السادسة توفير السلع والخدمات بنسبة (47.4%)، وجاء في المرتبة الأخيرة تعويض الأهالي عن الأضرار التي لحقت بهم بنسبة (41.5%). ويأتي تركيز غالبية أفراد العينة على الاختيارين حفظ الأمن، وضم السرايا وتجميع السلاح على أنها من الأولويات الملحة لمهام المجلس المحلي، تأكيداً منهم على خطورة بقاء انتشار السلاح والجماعات المسلحة على عملية التنمية والأمن العام بالمدينة واستقرارها، ويعكس من جانب أخر وعيهم بخطورة انتشار هذه الظاهرة،

وبخاصة بعد الأحداث التي عاشها أهالي المدينة وما زالوا يعيشونها بعد انتخاب المؤتمر الوطني وحالة الفوضى التي دخلت فيها البلاد على نحو ما تبين.

جدول رقم (9) يبين توزيع أفراد العينة

حسب إجاباتهم عن العبارات المتعلقة بأولويات المجلس المحلي

العبارات	الاستجابات			
	إلى حد كبير	إلى حد ما	لا أبدا	بدون إجابة
توفير السلع والخدمات	81 %47.4	55 %32.2	18 %10.5	17 %9.9
إعادة أعمار المدينة على أسس عصرية	119 %69.6	25 %14.6	9 %5.3	18 %10.5
ضم السرايا وتجميع السلاح	140 %81.9	8 %4.7	8 %4.7	15 %8.8
تحقيق المصالحة ولم الشمل	130 %76.0	12 %7.0	9 %5.3	20 %11.7
حفظ الأمن	151 %88.3	7 %4.1	4 %2.3	9 %5.3
الاهتمام بالمرافق والقطاعات المختلفة مثل: الصحة ، التعليم ، الطرقات ..الخ	133 %77.8	21 %12.3	5 %2.9	12 %7.0
تعويض الأهالي عن الأضرار التي لحقت بهم	71 %41.5	62 %36.3	20 %11.7	18 %10.5

ثالثاً – الرضا عن نتائج الانتخابات والأداء المؤسساتي للمؤتمر والمجلس المحلي: يتبين من الجدول رقم (10) أن غالبية أفراد العينة غير راضين وبدرجة مطلقة على نتائج انتخابات المؤتمر الوطني والمجلس المحلي. فقد عبر أكثر من نصف العينة (56.7%%) عن عدم رضاهم المطلق على نتائج انتخابات المؤتمر الوطني، وأكثر من النصف أيضاً (

59.6%) عن عدم رضاهم عن نتائج انتخابات المجلس المحلي. ومما يؤيد هذه القناعة ويعززها لدى غالبية أفراد العينة اعتقادهم أن الانتخابات لم تكن نزيهة والاختيارات لم تكن موفقة بسبب تدخل الجهوية والقبلية والمال في الانتخابات. فقد أكد (42.7%) من أفراد العينة أن الجهوية والقبلية وإلى حد كبير لعبت دورها في الانتخابات التي جرت على مستوى المؤتمر الوطني العام والمجلس المحلي بمدينة الزاوية. وأن (37.4%) يرون أن دورها إلى حد ما، وبالمقابل يرى (18.7%) أنه لم يكن لها أي دور في العملية الانتخابية. وبالنظر للمال ودوره في شراء الأصوات فقد أكد (40.4%) من أفراد العينة وإلى حد ما أن المال لعب دوره في عملية شراء أصوات الناخبين، وأكثر من ربع العينة (25.7%) أكدوا وإلى حد كبير أن المال لعب دوره في شراء الأصوات، وبالمقابل نفى (26.9%) أن يكون له أي دور وعند سؤال أفراد العينة عن مدى رضاهم عن أداء المؤتمر الوطني والمجلس المحلي بالمدينة، فقد عبر أكثر من ثلثي أفراد العينة (66.1%) عن عدم رضاهم المطلق على أداء المؤتمر، وبين (63.7%) عن عدم رضاهم على أداء المجلس المحلي. وتعود هذه القناعات التي تشكلت لدى أفراد العينة في الأساس إلى الاعتقاد بأن القبلية والمال لعبا دورهما في نتائج الانتخابات، وكذلك إلى الأداء المحدود على جميع المستويات لهما، بعد مضي أكثر من سنة على انتخبهما في 7/7/ 2012م، و17 / 7 /2012م.

جدول رقم (10) يبين توزيع أفراد العينة حسب إجاباتهم عن الأسئلة
المتعلقة بالرضا عن نتائج الانتخابات والأداء المؤسسي للمؤتمر والمجلس المحلي

الأسئلة	الاستجابات			
	إلى حد كبير	إلى حد ما	لا أبدا	بدون إجابة

هل أنت راض على نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام ؟	18 %10.5	56 %32.7	97 %56.7	-
هل أنت راض على نتائج انتخابات المجلس المحلي بالمدينة ؟	17 %9.9	52 %30.4	102 %59.6	-
هل لعبت الجهوية والقبلية دورها في الانتخابات التي جرت ؟	73 %42.7	64 %37.4	32 %18.7	2 %1.2
هل لعب شراء الأصوات دوره في الانتخابات التي جرت؟	44 %25.7	69 %40.4	46 %26.9	12 %7
هل أنت راض على أداء المؤتمر الوطني ؟	5 %2.9	53 %31.0	113 %66.1	-

المحور الرابع– الموقف من بعض القضايا:

1- النظام الملائم للحكم في ليبيا: يظهر الجدول رقم (11) إن أفراد عينة البحث لم يحسموا أمرهم بصورة جلية فيما يتعلق بنظام الحكم الذي يرونه ملائماً في ليبيا، وإن كان هناك ميل طفيف لنظام الحكم الرئاسي بنسبة (36.8%) عن النظامين الآخرين. جاء بعده في الترتيب نظام الحكم البرلماني بنسبة (35.1%)، ونظام الحكم المختلط بنسبة (26.9%). إن عدم حسم عينة البحث موقفهم من أنواع الحكم المقترحة الملائمة للمجتمع الليبي، ووجود نسب كبيرة أظهرت أنها لا تعرف شيئاً عن هذه الأنظمة، بالإضافة إلى وجود نسب أخرى فضلت عدم الإجابة تعكس بوضوح عدم وجود ثقافة سياسية بأنواع أنظمة الحكم على مستوى عينة كلها من المتعلمين، وأغلبها من حملة الشهادات الجامعية فما فوق. هذه

النتيجة بنظر الباحث لها ما يبررها فجميع أفراد العينة لم تتح لهم فرصة الممارسة الديمقراطية على مدى أكثر من نصف قرن، وأن الجميع عاش في كنف نظام دكتاتوري صادر الحريات العامة والتعبير عن الرأي وجرم الممارسة الحزبية بقانون رقم 7 لسنة 1973م، وفرض رقابة شديدة على وسائل الأعلام ووسائل النشر المكتوبة من كتب وصحف ومجلات. ولم يسمح بممارسة الليبيين لحقهم السياسي إلا من خلال نظام للحكم أطلق عليه النظام الجماهيري الذي فرض على الليبيين منذ 2 مارس 1977م. أضف إلى ذلك أن جميع أفراد العينة بمن في ذلك من هم في سن (65) – كما تبين من متغير العمر– لم يتعرضوا إلى أي نوع من الممارسة الديمقراطية من خلال صناديق الاقتراع، ولم يشاركوا في آخر انتخابات أجريت في البلاد عام 1965م بحكم صغر سنهم في ذلك الوقت لكونهم من مواليد 1948م وسنهم عند إجراء الانتخابات دون 18 سنة.

جدول رقم (11) يبين توزيع أفراد العينة

حسب إجاباتهم عن الفقرات المتعلقة بنظام الحكم الملائم في ليبيا

نظام الحكم	الاستجابات			
	ملائم	لا أعرف	غير ملائم	بدون إجابة
برلماني	60 %35.1	57 %33.3	29 %17.0	25 %14.6
رئاسي	63 %36.8	40 %23.4	43 %25.1	25 %14.6
مختلط	46 %26.9	50 %29.2	44 %25.7	31 %18.1

2- الأسس والدعامات التي ينبغي أن يقوم عليها الدستور: يتبين من الجدول رقم (12) تأكيد ثلاثة أرباع أفراد العينة (74.9%) على دعامتين حازتا الترتيب الأول وبالنسبة ذاتها هما: تطبيق الشريعة الإسلامية والوحدة الوطنية. وتعد هاتان الدعامتان من المبادئ والثوابت الأساسية التي برزت مع انطلاقة الثورة والتأكيد عليهما على المستويين الرسمي من خلال التشريعات والقوانين، والمستوى الشعبي من خلال الشعارات التي كانت ترفع. وجاء في المرتبة الثانية تأكيد أفراد العينة على الحقوق والحريات المدنية بنسبة (58.5%) وليس بمستغرب أن يحل هذا المطلب في المرتبة الثانية من قبل أفراد العينة، بالنظر إلى عقود من الجور وكبح الإرادات وحجر الحريات، كما إن هذا المطلب يعد من مبادئ ثورة 17 فبراير التي نادى به الجميع وعلقت له اللافتات، من أشهرها تلك اللافتة التي تصدّرت ميدان الزاوية ونشرتها القنوات الفضائية وتضمنت عبارة (مطلبنا الحرية). وفي المرتبة الثالثة جاء تأكيد أفراد العينة على أهمية أن يتضمن الدستور اللامركزية في الإدارة والحكم وبنسبة (55%) ويأتي هذا التأكيد بعد فشل نظام الإدارة المركزي الذي ساد أكثر من نصف قرن في تحقيق التنمية المكانية والبشرية في البلاد. وجاء في المرتبة الرابعة تأكيد (52%) من أفراد العينة على أهمية الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية. وفي المرتبة الأخيرة جاء اهتمام نسبة ضئيلة من أفراد العينة (9.4%) بالنظام الفيدرالي كونه دعامة من الدعامات التي يجب أن يضمنها الدستور. وتعكس هذه النسبة الضئيلة – بنظر الباحث – نبذ الليبيين لهذا النظام، وأنه جاء كردة فعل لمطالبات التيار الفيدرالي الذي ظهر مع بدايات الثورة في المنطقة الشرقية التي تدعو إلى تطبيق النظام الفيدرالي كشكل للدولة ويخفي نزعة الانفصال بين طياته.

جدول رقم (12) يبين توزيع أفراد العينة حسب إجاباتهم
عن الفقرات المتعلقة بالأسس التي ينبغي أن يقوم عليها الدستور

الفقرات	الاستجابات			
	مهم	لا أعرف	غير مهم	بدون إجابة
فصل السلطات	89 %52.0	39 %22.8	17 %9.9	26 %15.2
الحريات المدنية	100 %58.5	21 %12.3	18 %10.5	32 %18.7
الوحدة الوطنية	128 %74.9	11 %6.4	12 %7.0	20 %11.7
الفيدرالية	16 %9.4	19 %11.1	107 %62.6	29 %17.0
اللامركزية	94 %55.0	29 %17.0	24 %14.0	24 %14.0
تطبيق الشريعة الإسلامية	128 %74.9	16 %9.4	15 %8.8	12 %7.0

3- أسلوب انتخاب لجنة الستين: يظهر الجدول رقم (13) أن (42.1%) من أفراد العينة ليست لديهم الدراية الكافية والمعرفة بمدى مناسبة هذا الأسلوب من عدمه، في حين بين (38.6%) أن هذا الأسلوب مناسب، و(19.3%) يرون أنه غير مناسب. وكما هو معلوم أن هذا الأسلوب اعتمده المؤتمر الوطني العام لانتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور بقانون رقم 17 لسنة 2013م الصادر بتاريخ 20 يوليو 2013م والذي نص في إحدى مواده أن تتكون الهيئة من ستين عضواً توزع مقاعدها على ثلاث مناطق انتخابية، وأن يكون الانتخاب حراً وعاماً ومباشراً، ويحق لكافة الليبيين من الرجال والنساء ممن تتوفر

فيهم الشروط الترشح لعضويتها، وتخصيص كوتا للمرأة بعدد (6) مقاعد وبنسبة 10 % من إجمالي مقاعد المجلس. إن انحياز نسبة كبيرة من أفراد العينة للاستجابة لا أعرف قد يعود برأي الباحث إلى عدم تكوينهم فكرة واضحة عن طريقة انتخاب لجنة الستين، الأمر الذي صعب عملية حسمهم لها بإحدى الاستجابتين مناسب أم غير مناسب، كون أن هذه الطريقة تثير العديد من القضايا المتداخلة منها على سبيل المثال، فكرة الانتخاب بحد ذاتها، وتقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق، وتوزيع أعضاء اللجنة بالتساوي على المناطق الثلاث.. الخ.

جدول رقم (13) يبين توزيع أفراد العينة

حسب إجاباتهم عن مدى مناسبة أسلوب انتخاب لجنة الستين

الأسلوب	التكرار	النسبة
مناسب	66	38.6
غير مناسب	33	19.3
لا أعرف	72	42.1
المجموع	171	100.0

4- أسلوب الاستفتاء على الدستور: يتضح من الجدول رقم (14) أن غالبية أفراد العينة (51.5%) يرون أن الأسلوب الذي اعتمده المجلس الوطني الانتقالي في الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3 أغسطس 2011م والذي نص في إحدى فقراته بالمادة 30: " يعتمد مشروع الدستور من قبل المؤتمر الوطني العام ويطرح للاستفتاء عليه بنعم أو لا .. وبموافقة ثلثي المقترعين " هو أسلوب مناسب. وبالمقابل بين (22.2%) منهم أن هذا الأسلوب غير مناسب، وأظهر (26.3%) من أفراد العينة أنهم ليسوا على دراية ومعرفة بهذا الأسلوب. إن تأكيد أفراد العينة وبأغلبية على أن أسلوب هذا مناسب يعود بنظر الباحث إلى احتواء هذا السؤال على فكرة محددة الأمر الذي سهل عليهم الإجابة.

جدول رقم (14) يبين توزيع أفراد العينة حسب إجاباتهم عن مدى مناسبة أسلوب للاستفتاء على الدستور بنعم أم لا

الأسلوب	التكرار	النسبة
مناسب	88	51.5
غير مناسب	38	22.2
لا أعرف	45	26.3
المجموع	171	100.0

5 – الرضا عن قانون العزل السياسي والإداري: يظهر الجدول رقم (15) أن أفراد العينة لم يظهروا أي نوع من الحسم سواء من حيث الرضا عن قانون العزل السياسي والإداري أم بعدم الرضا. فقد بين (42.7%) رضاهم عنه، وبالمقابل سجل (38%) عدم رضاهم، و(19.3%) لم يبينوا موقفهم منه. وهذا الوضع جاء قريباً من الواقع، فمنذ صدور هذا القانون رقم (13) لسنة 2013م عن المؤتمر الوطني بتاريخ 8 مايو 2013م دار جدل كبير حوله بين مؤيد ورافض من جميع المكونات والأطياف بالمجتمع. فالمؤيدون لهذا القانون يرون أن هذا القانون يضع حداً لكل من تولى في النظام السابق منصباً عاماً بالدولة، كونهم أسهموا في إفساد الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية في البلاد، هذا إلى جانب أن العديد منهم وقف ضد الثورة وواجهها بالقوة والعنف. أما المعارضون لهذا القانون، ومنهم شريحة من الثوار، برروا معارضتهم أن هذا القانون ركز على الأشخاص وليس الأداء، وبذلك وضع كل من تولى منصبا سواء أكان كبيراً أم صغيراً وسواء كان أداؤه يصب في المصلحة العامة أم مصلحته الشخصية في سلة واحدة وطالب بعزله. وهم يرون أيضاً أن هذا القانون يسهم في تفريغ الدولة من الكفاءات المؤهلة وذات الخبرة في مجال تخصصاتهم، وأنه يتعارض مع قانون إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية رقم 17 لسنة 2012م الصادر في

26 فبراير 2012م عن المجلس الانتقالي المؤقت، كما أنه يتعارض مع حقوق الإنسان وقيام دولة ليبيا الجديد دولة القانون والمساواة، ويرون أيضاً أن قانون إنشاء الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة الوطنية رقم 26 لسنة 2012م الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي في 4 أبريل 2012م يغني عن قانون العزل السياسي، كونه يسري على جميع الليبيين وأنه يطبق معاييره على من سيتولون مناصب بالدولة الليبية أو الذين هم يتولونها عند صدور القانون بما في ذلك أعضاء المجلس الانتقالي والحكومة الانتقالية.

جدول رقم (15) يبين توزيع أفراد العينة حسب إجاباتهم

عن السؤال المتعلق بالرضا على قانون العزل السياسي والإداري

الاستجابة	التكرار	النسبة
راض	73	42.7
غير راض	65	38.0
لا أعرف	33	19.3
المجموع	171	100.0

6 – العدالة الانتقالية أم المصالحة الوطنية: يتبين من الجدول رقم (16) أن أكثر من ثلاثة أرباع أفراد العينة (76.6%) يؤيدون الطرح الذي يرى ضرورة أن تسبق العدالة الانتقالية عملية المصالحة الوطنية الشاملة. وبالمقابل فإن (17%) يرفضون هذا الطرح، ونسبة محدودة (6.4%) لم تحدد موقفها. وكما هو معلوم فإن المجلس الانتقالي المؤقت وبعد توليه الحكم في البلاد عقب إعلان التحرير في 23 أكتوبر 2011م أصدر قانونا بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية رقم 17 لسنة 2012م، بهدف تحقيق السلم

الاجتماعي، وتعويض الضحايا والمتضررين، وتحقيق العالة الانتقالية التي قصد بها مجموعة الإجراءات التشريعية والقضائية والإدارية والاجتماعية التي تعالج ما حدث خلال فترة النظام السابقة في ليبيا، وما قامت به الدولة من انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والعمل على إصلاح ذات البين بالطرق الودية بين فئات المجتمع. لقد أثار هذا القانون عند صدوره جدلاً واسعاً في الشارع الليبي وبخاصة فيما يتعلق بأولوية تطبيق العدالة الانتقالية أم المصالحة الوطنية. وقد تعالت أصوات كثيرة تطالب بتطبيق العدالة الانتقالية أولاً، ويبدو أن عدم نجاح المصالحة الوطنية في البلاد مرتبط إلى حد كبير بقناعة الناس بأسبقية العدالة الانتقالية عن المصالحة الوطنية.

جدول رقم (16) يبين توزيع أفراد العينة حسب إجاباتهم

عن السؤال المتعلق بأسبقية تحقيق العدالة عن المصالحة الوطنية

الاستجابة	التكرار	النسبة
موافق	131	76.6
غير موافق	29	17.0
لا أعرف	11	6.4
المجموع	171	100.0

7 – تجميد الأحزاب السياسية: يظهر الجدول رقم (17) أن أكثر من ثلثي أفراد العينة (71.9%) يوافقون على تجميد الأحزاب السياسية التي أنشئت بعد قيام ثورة 17 فبراير بحسب قانون تنظيم الأحزاب رقم (29) لسنة 2012م الصادر عن المجلس الانتقالي المؤقت بتاريخ 2 مايو 2012م، وأن يستمر هذا التجميد إلى حين صدور الدستور.

وبالمقابل فإن (14%) لا يوافقون على تجميد الأحزاب السياسية في هذه المرحلة الانتقالية، والنسبة ذاتها (14%) من أفراد العينة لم يحددوا موقفهم من هذه المسألة. وتعد موافقة عدد كبير من أفراد العينة على تجميد الأحزاب في المرحلة الانتقالية إلى حين صدور الدستور، انعكاساً لذلك الجدل الذي دار في الشارع الليبي وما زال يدور حول جدوى وفاعلية هذه الأحزاب التي انقسمت على نفسها ما بين أحزاب حسبت على التيار الديني، وأخرى على التيار الليبرالي العلماني، وسعي كل منهما لتحقيق مصالحه الحزبية الضيقة على المصلحة العامة، وما ترتب على ذلك من صراع أدخل البلاد في حالة من الفوضى السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية عمقت الانقسام داخل الوطن.

ويتوافق هذا الموقف مع تلك النتيجة التي أظهرها مسح القيم العالمي (WVS) الذي أجري على عينة عالمية من بينها عينة ليبية قوامها (2232) مفردة عام 2013م عند سؤالهم عن مدى ثقتهم في الأحزاب السياسية، فكان جواب العينة على النحو الآتي: (23%) لا يثقون فيها كثيراً، و(60.7%) لا يثقون فيها مطلقاً، وهذا يعني أن الغالبية المطلقة (83.7%) من العينة لا يثقون في هذه الأحزاب :World Values Survey-WVS (2010-2014).

جدول رقم (17) يبين توزيع أفراد العينة حسب إجاباتهم

عن السؤال المتعلق بتجميد الأحزاب السياسية إلى حين إصدار الدستور

الاستجابة	التكرار	النسبة
موافق	123	71.9
غير موافق	24	14.0
لا أعرف	24	14.0

المجموع	171	100.0

8- الأطرف الأكثر مسؤولية عن تدهور الأوضاع في ليبيا: يتبين من الجدول رقم (18) أن غالبية أفراد العينة (61.4%) يعتقدون أن المسؤول الأول على تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، هو المؤتمر الوطني الذي تولى إدارة الحكم في البلاد بعد انتخابات 7 يوليو 2012م، بسبب السياسات التي اتبعها في إدارة الحكم والأداء غير المرضي والمعالجات المعيبة التي أقرها للعديد من المشاكل والقضايا الرئيسة التي مرت بها البلاد بعد ثورة 17 فبراير التي سبق بيانها في المبحث الأول من هذا البحث. وجاء في المرتبة الثانية الأحزاب السياسية التي تشكلت بعد الثورة بنسبة (53.8%)، ويتناغم موقف أفراد العينة هذا مع موقفهم من طرح فكرة تجميد الأحزاب التي عرضت في السؤال السابق والتي أكد عليها (72%) من أفراد العينة. المسؤول الثالث عن تدهور الأوضاع في ليبيا حسب رأي أفراد العينة أعوان النظام السابق بنسبة (49.1%). وفي المرتبة الرابعة جاء المجلس الوطني الانتقالي بنسبة (46.8%). وتساوى في المرتبة الخامسة كل من الحكومات المتتابعة وتدخل الأطراف الخارجية بنسبة (39.2%). وجاء في المرتبة الأخيرة سرايا الثوار بنسبة (38.6%).

جدول رقم (18) يبين توزيع أفراد العينة حسب إجاباتهم

عن السؤال المتعلق بالأطرف الأكثر مسؤولية عن تردي الأوضاع في ليبيا

الفقرات	الاستجابات			
	إلى حد كبير	إلى حد ما	لا أبدا	بدون إجابة
المجلس الوطني الانتقالي	80 %46.8	52 %30.4	16 %9.4	23 %13.5
الأحزاب	92	44	19	16

	%53.8	%25.7	%11.1	%9.4
سرايا الثوار	66 %38.6	65 %38.0	16 %9.4	24 %14.0
أعوان النظام السابق	84 %49.1	46 %26.9	19 %11.1	22 %12.9
المؤتمر الوطني العام	105 %61.4	42 %24.6	8 %4.7	16 %9.4
الحكومات المتتابعة	67 %39.2	58 %33.9	21 %12.3	25 %14.6
أطراف خارجية	67 %39.2	54 %31.6	26 %15.2	24 %14.0

9 – المشاركة في أية انتخابات قادمة: يظهر الجدول رقم (19) أن أكثر من نصف أفراد العينة (55%) أكدوا أنهم سيشاركون في أية انتخابات قادمة بالبلاد، في حين أن (31.4%) لم يحسموا أمرهم فيما إذا كانوا سيشاركون أم لا في أية انتخابات قادمة، وبيّن (13.4%) أنهم لن يشاركوا. ويأتي تأكيد أكثر من نصف العينة على رغبتهم المشاركة في أية انتخابات أخرى على الحس الوطني والرغبة في المشاركة السياسية بالرغم من الأداء السيئ للمؤسسات المنتخبة التي أتى بها صندوق الاقتراع وانعكاساتها السلبية على الأوضاع في البلاد.

جدول رقم (19) يبين توزيع أفراد العينة

حسب إجاباتهم عن السؤال المتعلق بالمشاركة في أية انتخابات قادمة

الاستجابة	التكرار	النسبة
بكل تأكيد	**94**	**55.0**
لا أعرف	**54**	**31.6**
لن أشارك	**23**	**13.5**

المجموع	171	100.0

10- مستقبل الأوضاع في ليبيا بعد إقرار الدستور: يظهر الجدول رقم (20) أن غالبية أفراد عينة البحث (61.4%) يرون أن الأوضاع في ليبيا بعد إقرار الدستور سوف تتحسن وتسير نحو الأفضل، وبالمقابل فإن قرابة (15.8%) أظهروا تشاؤما حول أوضاع البلاد حتى بعد إقرار الدستور، كما أن (22.8%) لم يبدوا أي رأي واكتفوا بعدم المعرفة. وتأتي هذه النظرة المتفائلة لأغلبية أفراد العينة، من الاعتقاد بأن الدستور بصفته عقد اجتماعي سوف يسهم في إنهاء المرحلة الانتقالية، ويرسي دعائم الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة.

جدول رقم (20) يبين توزيع أفراد العينة

حسب إجاباتهم عن السؤال المتعلق بنظرتهم للأوضاع في ليبيا بعد إقرار الدستور

الاستجابة	التكرار	النسبة
متفائلة	105	61.4
متشائمة	27	15.8
لا أعرف	39	22.8
المجموع	171	100.0

المبحث الرابع- خلاصة النتائج والتوصيات: تبين من البحث إن عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة شاقة، وأن التحول من نظم الحكم الشمولية تدعي الوصاية على الناس، إلى نظم حكم ديمقراطية تستمد شرعيتها من إرادة الشعوب، تعد نقلة نوعية شاقة تتطلب شروطا للممارسة الديمقراطية الحقة. كما تبين أن مستقبل الديمقراطية يتوقف على مسار تجربتها السياسية، وما أدت إليه تلك التجربة من محصلة في مجال: المشاركة السياسية، والأمن، حقوق الإنسان، التنمية، نوعية البنى الاجتماعية القائمة، والسلطة وعلاقاتها الداخلية

وارتباطاتها الخارجية.. (أنتوني غدنز، 2005م: 470). نعرض فيما يأتي خلاصة لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من هذا البحث الاستكشافي حول عملية التحول الديمقراطي والتجربة السياسية التي يمر بها المجتمع الليبي بعامة ومدينة الزاوية بخاصة بعد ثورة فبراير:

أولاً- النتائج المتعلقة ببعض العوامل التي أسهمت في عملية التحول الديمقراطي في المجتمع

1- أظهرت نتائج البحث أن قيوداً كثيرة وضعت لعرقلة المسار الديمقراطي في المجتمع الليبي استمر قرابة الستين سنة (1952-2011م).

2- أظهرت نتائج البحث إقبال الليبيين مع بدايات عقد التسعينيات من القرن العشرين على منتجات العولمة - بالرغم من محاولة النظام السابق الحد منها بكل الوسائل التشريعية والإجرائية- وبخاصة منها وسائل الأعلام الجماهيري والاتصالات والمتمثلة في القنوات الفضائية، والحاسب الآلي، والهاتف المحمول، وشبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، والبريد الالكتروني، وتوظيفها في الحصول على الأخبار والمعلومات بشكل يومي وتفوقهم في ذلك على العينتين العربية والعالمية.

3- كشفت نتائج البحث أن هذا التوظيف أتاح لليبيين فرصة الانفتاح على العالم الخارجي، وتمكينهم من التواصل مع الآخرين، وانتشار بعض قيم الديمقراطية بينهم وتحديد موقفهم منها. من ذلك تأكيدهم على أهمية أن يعيش الفرد في بلد تحكمه الديمقراطية، وعلى ضرورة اختيار الرؤوساء والقادة في انتخابات حرة ونزيهة، وعلى أهمية وجود نظام سياسي ديمقراطي يحكم البلد.

3- كشفت نتائج البحث أن جميع أنظمة الحكم في البلدان العربية بما في ذلك نظام الحكم في ليبيا حتى عام 2011م، لم تقم بأية إصلاحات حقيقية تسهم في التحول نحو الديمقراطية.

4- أظهرت نتائج البحث تحقق العديد من الإنجازات الداعمة للتحول الديمقراطي في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير 2011م على المستويين: التشريعات والممارسة.

5- أظهرت نتائج البحث أن تخبطاً كبيراً وقع فيه كل من المجلس الانتقالي المؤقت، والمؤتمر الوطني العام من حيث عدم مراعاتهما للأولويات التي تتطلبها المرحلة، وفي معالجاتهما للمشاكل والقضايا الرئيسة، تسببت في إرباك المشهد السياسي والأمني ودخول البلاد في فوضى.

ثانياً- النتائج المتعلقة بخصائص عينة البحث:

أظهرت نتائج البحث أن قرابة ثلثي أفراد العينة من الإناث والثلث الآخر من الذكور. وأن الغالبية أعمارهم تراوحت ما بين (18-41). كما تبين أن ثلاثة أرباع أفراد العينة هم من حملة الشهادات الجامعية والعليا.

ثالثاً- النتائج المتعلقة بالمشاركة في العملية السياسية:

1- كشفت نتائج البحث أن غالبية أفراد العينة لديهم اهتمام بالشأن العام والعملية الانتخابية فيما يتعلق: بمتابعة التشريعات والقوانين، والتعرف على المرشحين بالمؤتمر الوطني الذين صوتوا لهم، واقتناعهم بدور المرأة في الحياة السياسية، وإلمامهم بمهام المؤتمر الوطني العام.

2- كشفت نتائج البحث أن غالبية أفراد العينة تبنوا وإلى حد كبير المعايير الموضوعية وبخاصة معياري السيرة الذاتية وحملة الشهادات العليا في اختيار مرشحيهم بالمؤتمر الوطني

العام بنظاميه الفردي والقائمة، ومرشحيهم بالمجلس المحلي. وبالمقابل جاء رفضهم المطلق للمعايير الذاتية المتمثلة في: كون المرشح من الأقارب، أومن القبيلة، أو لتزكية من صديق، أو لكونه من الثوار، أو للمعرفة الشخصية بالمرشح، أو لكونه من الشخصيات المتدينة.

3 – بينت نتائج البحث أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يرون أن من أولويات المؤتمر الوطني في هذه المرحلة هي تكوين الجيش والشرطة، وحفظ الأمن، وتجميع السلاح. إذ حاز الاختياران الأول والثاني على المرتبة الأولى، وحاز تجميع السلاح على المرتبة الثانية، أما بقية الاختيارات فقد جاء ترتيبها وعلى التوالي: تشكيل الحكومة، وتحقيق المصالحة ولم الشمل، إصدار الدستور، والاهتمام بشؤون البلاد في مختلف القطاعات.

4 – بين البحث أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يرون أن من أولويات المجلس المحلي في هذه المرحلة حفظ الأمن، وضم السرايا وتجميع السلاح. إذ حاز هذان الاختياران على المرتبة الأولى والثانية، أما بقية الاختيارات فقد جاءت على التوالي: الاهتمام بالمرافق والقطاعات، تحقيق المصالحة ولم الشمل، وإعادة أعمار المدينة على أسس عصرية، توفير السلع والخدمات، وتعويض الأهالي عن الأضرار التي لحقت بهم.

رابعاً- النتائج المتعلقة بمدى الرضا عن نتائج الانتخابات لكل من المؤتمر الوطني والمجلس المحلي والرضا عن أدائهما.

1- أظهرت نتائج البحث أن غالبية أفراد العينة عبروا عن عدم رضاهم المطلق على نتائج انتخابات المؤتمر الوطني، والمجلس المحلي.

2 بينت نتائج البحث غالبية أفراد العينة أكدوا أن القبلية، والمال لعب كل منهما دوره في الانتخابات التي جرت على مستوى المؤتمر الوطني العام والمجلس المحلي.

2- كشفت نتائج البحث أن غالبية أفراد العينة عبروا عن عدم رضاهم المطلق على أداء المؤتمر الوطني العام، والمجلس المحلي.

خامساً- النتائج المتعلقة بموقف المبحوثين من بعض القضايا السياسية المطروحة على الساحة الليبية:

1- بينت نتائج البحث أن أفراد العينة لم يحسموا أمرهم تجاه نظام الحكم الذي يرونه ملائما في ليبيا، وإن كان هناك ميل طفيف نحو نظام الحكم الرئاسي عن النظامين البرلماني والمختلط.

2- كشفت نتائج البحث أن غالبية أفراد العينة أكدوا فيما يتعلق بأهم الأسس والدعامات التي ينبغي التي يقوم عليها الدستور، على دعامتي تطبيق الشريعة الإسلامية، والوحدة الوطنية، إذ حازتا على المرتبة الأولى. وجاء ترتيب بقية الأسس على التوالي: الحقوق والحريات المدنية، اللامركزية في الإدارة والحكم، الفصل بين السلطات الثلاث، وأخيراً النظام الفيدرالي.

3- بينت نتائج البحث أن نسبة عالية من أفراد العينة ليست لديهم الدراية الكافية والمعرفة بمدى مناسبة أسلوب انتخاب لجنة الستين من عدمه، قابلتها نسبة قريبة منها ترى أنه مناسب.

4- أظهرت نتائج البحث أن غالبية أفراد العينة يرون أن أسلوب الاستفتاء على الدستور بنعم أو لا هو أسلوب مناسب.

5 – كشفت نتائج البحث أن نسبة عالية من أفراد العينة عبروا عن رضاهم عن قانون العزل السياسي والإداري، قابلتها نسبة لا تقل أهمية عنها سجلت عدم رضاهم.

6- أظهرت نتائج البحث أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يؤيدون الطرح الذي يرى ضرورة أن تسبق العدالة الانتقالية عملية المصالحة الوطنية الشاملة.

7 – كشفت نتائج البحث أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يوافقون على تجميد الأحزاب السياسية التي تشكلت بعد ثورة 17 فبراير إلى حين صدور الدستور.

8- بينت نتائج البحث أن غالبية أفراد العينة يعتقدون أن المسؤول الأول على تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، هو المؤتمر الوطني العام، يليه في المرتبة الأحزاب السياسية، أما بقية الاختيارات فقد جاءت على التوالي: أعوان النظام السابق، المجلس الوطني الانتقالي، الحكومات المتتابعة، تدخل الأطراف الخارجية، وسرايا الثوار.

9 – أظهرت نتائج البحث أن غالبية أفراد العينة أكدوا مشاركتهم في أية انتخابات قادمة بالبلاد.

10- أظهرت نتائج البحث أن غالبية أفراد العينة يرون أن الأوضاع في ليبيا سوف تتحسن وتسير نحو الأفضل بعد إقرار الدستور.

الاستنتاج العام: أظهر البحث إن عملية التحول الديمقراطي التي خاضها الليبيون بعد ثورة 17 فبراير مازالت في مهدها، وتشهد حالة من التعثر، ومؤشراتها الحالية لم تفض بعد إلى نتائج حقيقية تسهم في ترسيخ النظام الديمقراطي في ليبيا، وأن الوصول إلى ذلك يتطلب جهودا كبيرة من الجميع ووقتاً طويلاً.

سادساً- التوصيات والمقترحات:

1- التوصيات:

1.1- رسم السياسات التي تدعم المسار الديمقراطي بالمجتمع من قبل المؤسسات التشريعية والتنفيذية.

2.1- نشر ثقافة اختيار القادة وفقاً للمعايير الموضوعية.

3.1- حث مؤسسات المجتمع المدني وتشجيعها على تنظيم الحاضرات التثقيفية، وإعداد البرامج التلفزيونية وغيرها من الأنشطة الإعلامية التي تعمق قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية.

4.1- دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال زيادة نسبة تواجدها في المؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية.

5.1- الإسراع في عرض مشروع الدستور على الاستفتاء.

6.1- إعادة النظر في القوانين والتشريعات التي تقف حائلا دون استقرار البلاد وتحد من ترسيخ المسار الديمقراطي في البلاد.

7.1- تطبيق القوانين المتعلقة بالعدالة الانتقالية أولاً ومن ثم البدء في المصالحة الوطنية.

8.1- تجميد عمل الأحزاب السياسية إلى حين إصدار الدستور.

9.1- فتح حوار جدي وصريح مع جميع الأطراف التي تشكل عائقا أمام قيام ليبيا الجديدة. من بينهم أعوان النظام السابق، سرايا الثوار، والأطراف الخارجية. وتقديم الضمانات اللازمة للجميع بعدم محاكمتهم باستثناء مرتكبي الجرائم المعاقب عليها قانوناً.

10.1- فتح قناة إعلامية تهتم بنشر وترسيخ الثقافة السياسية والمشاركة السياسية وقيم الديمقراطية بصورة عامة.

11.1- تضمين المناهج الدراسية وعلى مختلف المستويات التعليمية دروس تهتم بترسيخ قيم المواطنة، وسيادة القانون، وقيم الديمقراطية ودورها في التنمية وتقدم المجتمعات.

2- المقترحات:

1.2- إجراء بحوث معمقة لمعرفة مدى انتشار القيم الديمقراطية بالمجتمع الليبي.

2.2- إجراء بحوث معمقة عن الثقافة السياسية لدى الليبيين، والمشاركة في العملية الانتخابية والمعايير التي يعتمدونها في اختيار القادة، وفاعلية الحكومة، ولتشمل هذه البحوث عينات عشوائية لكل من يحق لهم التصويت ومن شرائح واسعة من المتعلمين وغير المتعلمين.

3.2- إجراء بحوث معمقة لمعرفة الأسباب والعوائق التي تحد من الممارسة الديمقراطية في ليبيا ومن الاستقرار السياسي.

مراجع البحث:

1- أنتوني غدنز. علم الاجتماع. ترجمة فايز الصباغ. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005م.

2- تقرير التنمية الإنسانية العربية. نحو إقامة مجتمع المعرفة، 2003م.

3- تقرير التنمية الإنسانية العربية. محو الحرية في الوطن العربي، 2004م:

4- تقرير التنمية البشرية. الثروة الحقيقية للأمم: مقررات تمهيدية للتنمية البشرية، 2010م.

5- حسنين توفيق إبراهيم. الانتقال الديمقراطي: إطار نظري. مركز الجزيرة للدراسات. 2013م.

http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.htm

6- حسين علوان البيج. المشاركة السياسية والعملية السياسية. المستقبل العربي .عد 223، 1997، ص 64 .

7- الدساتير والقوانين التي تم الرجوع إليها: الدستور الليبي وتعديلاته، الإعلان الدستوري الصادر في 11 ديسمبر 1969م، القانون تجريم الحزبية رقم 17 لسنة 1973م، الإعلان الدستوري الصادر في 3 / 8/ 2011م، القانون رقم 29 لسنة 2012م بشأن تنظيم الأحزاب والكيانات السياسية، القانون رقم 4 لسنة 2012م بشأن انتخاب المؤتمر الوطني، قانون إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية رقم 17 لسنة 2012م، قانون إنشاء الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة الوطنية رقم 26 لسنة 2012م، قانون العزل السياسي والإداري رقم 13 لسنة 2013م، قانون انتخاب لجنة الستين رقم 17 لسنة 2013م، قانون انتخاب مجلس النواب رقم 10 لسنة 2014م.

8- عبد الله الهمالي. أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته.بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1988م.

9- محمد عادل عثمان. تأصيل مفهوم المشاركة السياسية. المركز الديمقراطي العربي، 2016م https://democraticac.de/?p=36026

10- مراقبة التعليم بالزاوية. مكتب المعلومات والتوثيق. إحصائية بأعداد المعلمين للأعوام من 2012-2018م.

11- مصطفى بن حليم. ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة. كولونيا: منشورات الجمل، 2003م.

12- مصطفى عمر التير. مساهمات في أسس البحث الاجتماعي. ط1. بيروت معهد الإنماء العربي، 1989م.

13- يونس مسعودي. التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. عد0. 2014.

14- David B. Brinkehoff. Essentials of Sociology. 8ed. Canada: wads worth engage learning, 2011.

15- The Democracy Index (2014): http://www.sudestada.com.uy/Content/Articles/421a313a-d58f-462e-9b24-2504a37f6b56/Democracy-index-2014.pdf

16- Diana Kendall. Sociology In Our Time: The Essentials .6ed. Belmont: Thomson Learning, Inc.2007.

17- World Values Survey –WVS (2010-2014): www.worldvaluessurvey.org/wvSOline.jsp

18- The Worldwide Governance Indicators-WGI (2014): http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

View publication stats